

يا عمال العالم، اتحدوا!

# طريق البلشفية



## سؤالين

مهمّات الحزب المباشرة في الفضيّة القوميّة

تقرير

إلى المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الروسي البلشفي

جلسة 10 آذار 1921

ترجمة

محمد علي العربي

نشر النشر البلشفي العربي

نوفمبر، آذار 2012

قبل أن نمر مباشرة إلى مهمات الحزب المباشرة والملموسة في القضية القومية، من الضروري وضع بعض المبادئ الأولية التي من دونها يستحيل حلّ هذه القضية. وتتعلق هذه المبادئ الأولية بمشكل تكوّن الأمم، ونشوء الاضطهاد القومي، ومشكل أشكال الاضطهاد القومي خلال التطور التاريخي، وبالتالي، قضية مختلف الأشكال التي تسم حلّ القضية القومية في مختلف مراحل التطور.

هذه المراحل هي ثلاث:

المرحلة الأولى هي مرحلة تصفية الإقطاع في الغرب، وانتصار الرأسمالية. واجتماع الناس في أمم كان في هذه المرحلة. وأحدث هنا عن بلدان من قبيل إنجلترا (دون إيرلندا) وفرنسا وإيطاليا. ففي الغرب - أي في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبصورة جزئية في ألمانيا - نرى أن مرحلة تصفية الإقطاع واجتماع الناس في أمم قد التقت في الزمان، عموماً، بالمرحلة التي ظهرت فيها الدول الممركزة. فكان من نتيجة ذلك أن اتخذت الأمم شكل دولة خلال تطورها. ولما لم يكن في تلك الدول جماعات قومية أخرى لها بعض أهمية، لم يكن فيها كذلك اضطهاد قومي. في حين لم يرافق سير تكون القوميات وتصفية التجزؤ الإقطاعي في شرق أوروبا سير تكون الدول الممركزة. وأحدث هنا عن المجر والنمسا وروسيا. فلم يكن في هذه البلدان تطورا رأسمالياً بعد، أو ربّما كان لا يزال في طور النشوء، في حين اقتضت ضرورات صدّ غزو الأتراك والمغول والشعوب الشرقية الأخرى، الإسراع في تشكيل دول ممركرة قادرة على الوقوف في وجه الغزو ومقاومته. ولما كان تكون الدول الممركزة في شرق أوروبا أسرع من اجتماع الناس في أمم، فقد وقفنا فيه على تكون دول مختلطة مكوّنة من عدّة شعوب لم تكن قد اجتمعت في أمم بعد، لكنّها اجتمعت في دولة واحدة.

إذن، تميّز المرحلة الأولى بظهور قوميات فجر الرأسمالية، وما يلاحظ هنا هو بينما كانت تنشأ في غرب أوروبا دول قومية خالصة ليس فيها اضطهاد قومي، كانت تنشأ في شرق أوروبا دول متعدّدة القوميات على رأسها قومية واحدة أكثر تقدّماً، وبقيّة القوميات الأخرى أقلّ تقدّماً وخاضعة للقومية المسيطرة، سياسياً أولاً، واقتصادياً ثانياً. إنّ هذه التول الشرقية متعدّدة القوميات هي موطن الاضطهاد القومي الذي أنشأ النزاعات القومية والحركات القومية، والقضية القومية ومختلف طرق حلّ هذه القضية.

ترتبط ثاني مراحل تطوّر الاضطهاد القومي ووسائل مقاومته بمرحلة ظهور الإمبريالية حيث تبحث الرأسمالية عن أسواق ومواد أولية ويد عاملة بخسة الثمن، خلال صراعها لتصدير رؤوس المال وتأمين أكبر الخطوط من سكك الحديد والملاحة، فتتجاوز نطاق الدولة القومية وتوسّع من أراضيها على حساب جيرانها،

القريين والبعدين. وخلال هذه المرحلة الثالثة لا تبقى دول الغرب القومية القديمة - مثل إنجلترا وإيطاليا وفرنسا - دولا قومية، أي أنها تصبح باستيلائها على أراض جديدة تتحول إلى دول متعددة القوميات، إلى دول استعمارية، وتصبح بذلك مسرحا للاضطهاد القومي والاستعماري نفسه الذي رأيناه في شرق أوروبا. أما في شرق أوروبا، فتميز هذه المرحلة، المرحلة الثانية، بيقظة الأمم المستعبدة (مثل التشيك والبولنديين والأوكرانيين)، وازدياد قوتها، مما أدى بعد الحرب الاستعمارية إلى انحلال الدول البرجوازية القديمة ذات القوميات المتعددة، وتكون دول قومية جديدة خاضعة للدول التي اصطلح على تسميتها بالدول العظمى.

أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة السوفيتية؛ مرحلة تحطيم الرأسمالية وتصفية الاضطهاد القومي وحيث أصبحت قضية الأمم المسيطرة والأمم والمستعبدة؛ قضية المستعمرات و البلدان الاحتكارية من القضايا التي طوي التاريخ صفحاتها، وأصبحنا نرى على أرض جمهورية روسيا السوفيتية الاتحادية الاشتراكية قوميات تنبعث من جديد، وتمتع بحقوق متساوية وإمكانيات تطوّر وتقدّم متساوية، ولكن لا يزال بينها بعض التفاوت الذي ورثته من التاريخ بسبب تأخرها الاقتصادي والسياسي والثقافي. وجوهر هذا التفاوت هو أننا ورثنا من الماضي خلال التطوّر التاريخي قومية أكثر تقدّما من غيرها من القوميات سياسيا وصناعيا؛ إنها القومية الروسية. ومن هنا قام هذا التفاوت الفعلي الذي لا يمكن القضاء عليه في سنة واحدة، بل يجب القضاء عليه بتقديم مساعدة اقتصادية وسياسية وثقافية للقوميات المتأخرة.

تلك هي المراحل الثلاث من تطوّر القضية القومية التي تتالت تاريخيا أمام أعيننا. تشترك المرحلتين الأولى والثانية في فيما يلي: في كلتا المرحلتين تعاني القوميات الاضطهاد والاستبعاد، فيستمرّ النضال القومي، وتظلّ القضية القومية دون حل. ولكن تلك المرحلتين تحتلفان أيضا فيما يلي: في المرحلة الأولى لا تتجاوز القضية القومية نطاق الدولة متعدّدة القوميات مأخوذة على حدة، ولا تشمل إلا عددا قليلا من القوميات، وخصوصا الأوروبية منها؛ في حين تتحوّل القضية القومية من قضية داخل دولة واحدة، إلى قضية تهتمّ عدّة دول؛ إلى قضية حرب بين الدول الإمبريالية

التي ترمي إلى الحفاظ على سيطرتها على القوميات المحرومة من كامل حقوقها، كما تحاول أن تخضع لنفوذها شعوبا وقبائل جديدة خارج أوروبا. وهكذا نرى أن القضية القومية التي لم تكن لها من قبل أية أهمية إلا في البلدان المثقفة، تفقد طابعها المنفرد في هذه المرحلة، وتمتزج بقضية المستعمرات العامة.

ليس تطوّر القضية القومية إلى قضية استعمارية عامة صدفة تاريخية. ويفسّر هذا التطوّر في المقام الأول بأنّ كلّ فريق إمبريالي من القوى الإمبريالية المتحاربة قد وجد نفسه مضطّرا للاستعانة بالمستعمرات أين يستنفذ منها المادّة البشريّة اللازمة لتشكيل جيشه. ولا شكّ في أن من نتائج هذا العمل، الذي لم يكن من الممكن تفاديه (أي استعانة الإمبرياليين بشعوب المستعمرات المتأخّرة)، إيقاظ هذه تلك الشعوب والقبائل إلى التحرّر؛ إلى النضال. ثم إن العامل الثاني في توسّع القضية القومية وتطورها إلى قضية استعمارية عامة تسم كلّ الكرة الأرضية بشرارات صغيرة في البداية، ثمّ بلهيب حركة التحرّر، هو محاولة الفرق الإمبريالية تقتسم تركيا فيما بينها وأن تقضي على وجودها كدولة. ولكن تركيا، وهي أكثر الدول تطورا بين الشعوب الإسلاميّة، لم يكن بوسعها أن تقبل بذلك، فرفعت راية النضال، وجمعت حولها شعوب الشرق لمحاربة الإمبريالية.

أمّا العامل الثالث فهو ظهور روسيا السوفييتية التي أنجزت عدة انتصارات في نضالها ضدّ الإمبريالية، فألهمت، بطبيعة الحال، شعوب الشرق المضطّدة، وأيقظتها وأمنهتها للنضال، فكفّنها ذلك من أن تنشئ جبهة الأمم المضطّدة المشتركة من إيرلندا حتّى الهند.

تلك هي كلّ العوامل التي جعلت المجتمع البرجوازي لا يحلّ القضية القومية ولا يستطيع أن ينشر السلام بين الشعوب بل يزيد من لهيب شرارة النضال الوطني في المرحلة الثابتة من تطوّر الاضطهاد القومي، حتّى انبعث منها لهيب نضال الشعوب المضطّدة - المستعمرات وشبه المستعمرات - ضدّ الإمبريالية العالميّة.

ومن الواضح أن النظام الوحيد القادر على حلّ القضية القومية - أي النظام الوحيد القادر على خلق شروط تؤمّن تجاوز مختلف الشعوب والقبائل وعيشها بسلام جنبًا

إلى جنب، وتوطيد التعاون الأخوي بينها -، هو نظام الحكم السوفيتي، نظام ديكتاتورية الطبقة العاملة.

ولم تبق حاجة للبرهان على أن لا يمكن ضمان مساواة القوميات في ظل هيمنة رأس المال والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ووجود الطبقات؛ فطالما توجد سلطة رأس المال، وطالما يستمر النضال في سبيل تملك وسائل الإنتاج، يمكن أن تكون هناك أية مساواة بين القوميات، ولا يمكن أن يوجد تعاون بين الجماهير العاملة من مختلف الأمم. والتاريخ يعلمنا أن الوسيلة الوحيدة لمحو عدم تساوي الأمم، الوسيلة الوحيدة لإقامة نظام تعاون أخوي بين الجماهير العاملة في الأمم المضطهدة والأمم غير المضطهدة، هي الإطاحة بالرأسمالية وتركيز النظام السوفيتي.

كما بين التاريخ أن بقدر ما تتمكن تلك الشعوب من التحرر من برجوازياتهم الوطنية ومن البرجوازية «الأجنبية»؛ أي بقدر ما يركزون عندهم النظام السوفيتي، ليس في استطاعتهم أيضا أن يعيشوا منعزلين وأن يصونوا وجودهم بنجاح دون سند اقتصادي وعسكري من الجمهوريات السوفيتية المجاورة طالما توجد الإمبريالية. وبين مثال المجر بكل وضوح أن دون اتحاد الجمهوريات السوفيتية في دولة واحدة ودون تجميعها في قوة عسكرية واقتصادية واحدة كان يستحيل عليها أن تصمد في وجه القوى الإمبريالية العاملة المتحالفة وكان يستحيل عليها أن تصمد في الجبهتين العسكرية والاقتصادية على حد سواء.

إن فيدرالية الجمهوريات السوفيتية هي ذلك الشكل من الاتحاد في ظل التولية التي نصبوا إليه والجمهورية السوفيتية الفيدرالية الاشتراكية الروسية هي تجسيده الحي.

أيما الرفاق، تلك هي المبادئ الأولية التي كنت أتمسك بالحديث فيها إليكم هنا قبل كل شيء، حتى تتأكد ضرورة أن يتخذ الحزب بعض التدابير قصد حل القضية القومية في إطار الجمهورية السوفيتية الفيدرالية الاشتراكية الروسية.

رغم أن النظام السوفيتي، في روسيا وفي الجمهوريات المتحدة معها، لم يعد فيه لا قوميات سائدة ولا أخرى منزوعة الحقوق، لا احتكارات ولا مستعمرات، ولا مستغلين ولا مستغلين، لم تنتف القضية القومية في روسيا تماما. ويتمثل عمق

القضية القومية في الجمهورية السوفيتية الفيدرالية الاشتراكية الروسية في القضاء على تأخر القوميات (الاقتصادي والسياسي والثقافي)؛ وهو تأخر ورثناه من الماضي، حتى تتمكن الشعوب المتأخرة من اللحاق بروسيا الوسطى من ناحية الحكم والثقافة والاقتصاد. فالحكم القيصري، خلال النظام القديم، لم يسعى ولم يوسعه أن يسعى إلى تطوير مؤسسة الحكم في أوكرانيا وأذربيجان وتركستان وفي بقية المناطق المحيطة؛ لقد كان يحارب تطوير مؤسسة الحكم في تلك المناطق تماما كما كان يحارب تطورها الثقافي راميا إلى إخضاع السكان المحليين بالقوة. كما أنّ الدولة القديمة وكبار المالكين العقاريين والرأسماليين أورثونا شعوبا جدّ يأسّة كالكيرغيز والشيشان والأوساتين الذين كانت أراضيهم موضع استعمار من جانب القوقازيين والكولاك في روسيا. لقد كانت تلك الشعوب عرضة للمعاناة الهائلة والسحق. من ناحية أخرى، فإنّ وضع القومية الروسية، التي كانت تمثل القومية المهمّنة، قد ترك مخلفات أثره حتى على الشيوعيين الروس الذين لا يعرفون، أو لا يرغبون في التعامل، عن كتب، مع الجماهير الكادحة المحليّة، ولا يرغبون في فهم حاجاتهم وفي مساعدتهم على الخروج من وضعهم المتأخر وقلة تعلّمهم. إنّي أتحدّث عن مجموعات قليلة العدد من الشيوعيين الروس لا تعير اهتماما لخصوصيات الحياة والثقافة في المحيط خلال نشاطها، وتصبح أحيانا إلى جانب شوفينية السيد الروسي. كما أنّ وضع القوميات غير الروسية التي تعرّضت لاضطهاد قومي قد أثر في الشيوعيين المحليين الذين لم يعرفوا أن يميّزوا مصلحة الطبقة للجماهير الكادحة في شعبهم عما يسمّى مصلحة «كامل الشعب». إنّي أتحدّث عن ذلك الانحراف نحو القومية المحليّة الذي نلاحظه أحيانا في صفوف الشيوعيين المحليين والذي يظهر في الشرق من خلال المنزع الإسلامي والمنزع التركي. وأخيرا، من الضروري أن ننقذ الكيرغيز والبشكير وبعض قبائل موتاغاران من اليأس وأن نضمن لهم الأرض على حساب الكولاك المحتملين. بعد أن حدّدنا مهمات الحزب المباشرة، أودّ أن آتي على مهمّة ذات طابع عام؛ إنّها تتعلّق بملائمة سياستنا الشيوعية في المحيط بخصائص الوضع الاقتصادي الذي نلاحظه في الشرق على الأخصّ.

الحق أنّ مجموعة كاملة من الشعوب، تركية أساسا، - تعدّ ما يناهز الـ30 مليون نسمة - لم تجتز، أو لم يكن لها من الوقت لتجتاز المرحلة الرأسمالية الصناعية؛ ولهذا السبب لا تمتلك، أو لا تمتلك تقريبا طبقة عمالية صناعية، مما يجعلها تمرّ من الأشكال الاقتصادية البدائية إلى مرحلة الاقتصاد السوفيتي دون المرور بالرأسمالية الصناعية. لتحقيق هذه العملية الصعبة، لكن غير المستحيلة أبدا، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار جميع خصوصيات الوضع الاقتصادي بما في ذلك الماضي التاريخي وظروف حياة وثقافة تلك الشعوب. فأن نغرس في أرض تلك الشعوب التدابير التي كانت ملائمة ولها معنى هنا في وسط روسيا إنّما ذلك أمر لا يمكن تصوّره وخطير. ومن الواضح أنّه خلال الحجاز السياسة الاقتصادية للجمهورية السوفيتية الفيدرالية الاشتراكية الروسية من الضروري إطلاقا أن نأخذ بعين الاعتبار ما وجدناه في المحيط من خصوصيات في الوضع الاقتصادي، وفي التركيبة الطبقيّة، وفي الماضي التاريخي. هذا دون الحديث عن رفض التّهات من قبيل المرسوم الذي أقرّه لجنة الشعب للمؤونة الذي يطالب بنقل الخنزير إلى كيرغيزيا التي لم يربّي أهلها المسلمون الخنزير. إنّ هذا المثال يبيّن إلى أيّ درجة لا تأخذ بعين الاعتبار ظروف الحياة الخاصّة التي تشدّ نظر أول زائر.

لقد قدّم إليّ الآن طلب مفاده أن أجيب عن مقالات الرفيق تشيتشارين هامش. أيّها الرفاق، أعتقد أنّه لا توجد في مقالات الرفيق تشيتشارين التي قرأتها بتمعن غير البلاغة الأدبيّة. ونجد فيها أربعة من الأخطاء أو من سوء الفهم. أولا. إنّ الرفيق تشيتشارين مستعدّ لنفي التناقض بين الدول الرأسمالية. فهو يعظّم من أهميّة اتّحاد الإمبرياليين العالمي ويغيب عن نظره ويستنقص من أهميّة التناقض بين المجموعات والدول الإمبرياليّة، تلك التناقضات التي تتسبّب في الحرب (فرنسا، أمريكا، إنجلترا، اليابان، إلخ). لقد عظّم من أهميّة عامل اتّحاد المجموعات الإمبرياليّة القائمة واستنقص من أهميّة التناقضات القائمة في ذلك التروست. والحال أنّ تلك التناقضات قائمة وعلى أساسها يرتكز نشاط لجنة الشعب للشؤون الخارجيّة. كما يقترف الرفيق تشيتشارين خطأ ثان. فهو يستنقص من أهميّة التناقضات القائمة بين القوى المهجّنة والدول القوميّة حديثة التكوين (تشيكوسلوفاكيا، بولونيا، فنلندا،



الح)، وهي دول استسلمت من التّاحية الماليّة والعسكريّة لتلك القوى العظمى. لقد غاب عن نظر الرّفيق تشيتشارين، تماما، رغم تبعيّة تلك الدّول القوميّة للقوى العظمى، أو بسبب تلك التّبعيّة، وجود تناقضات بين القوى العظمى وتلك الدّول، تناقضات لها نتائج، مثلا، على التّشاور مع بولونيا واستونيا، الح. ومن أسباب أن تكون من لجنة الشّعب للشّؤون الخارجيّة هو أن نأخذ جميع تلك الطّروف بعين الاعتبار. لقد استنقص الرّفيق تشيتشارين من أهميّة هذا العامل على نحو جدّ مفاحج.

ثالث أخطاء الرّفيق تشيتشارين هو أنّه يسهب في الحديث عن حرّية تقرير المصير القومي، الذي أصبح، فعلا، شعارا مجرّدا يستخدمه الإمبراليون كما يخلو لهم. فقد نسي الرّفيق تشيتشارين، على نحو غريب، أنّنا قد تركنا ذلك الشّعار منذ عامين. ولا وجود لذلك الشّعار في برنامجنا. فما يتحدّث عنه برنامجنا ليس حرّية تقرير المصير القومي وهو شعار ضبابي تماما، بل شعار دقيق المرمي وواضح التحديد؛ إنّهُ شعار حقّ الشّعوب في الانفصال وتكوين دول. والأمران مختلفان هنا. وإنّه لأمر غريب أن لا يأخذ الرّفيق تشيتشارين هذا الواقع بعين الاعتبار في مقالاته؛ فجميع ردوده على الشّعار كانت ضبابيّة، فكأنّها طلقة فارغة. فلا الأطروحات التي كنت قد قدّمها ولا برنامج الحزب فيها ولو كلمة عن «حرّية تقرير المصير». فلا حديث فيها إلّا عن حقّ الشّعوب في الانفصال وتكوين دول. وهذا الشّعار، في هذا الوقت، حيث حركة التّحرّر تشتعل في المستعمرات، هو شعار ثوري عندنا. فبقدر ما تتجمّع الدّول السّوفييتيّة في فيدراليّة على قاعدة الانضمام الطّوعي، يظلّ حقّ الانفصال غير مستعمل بإرادة الشّعوب ذاتها المكوّنة للجمهورية السّوفييتيّة الفيدراليّة الاشتراكية الرّوسيّة. لكن، وبقدر ما نكون بصدد المستعمرات الواقعة تحت هيمنة إنجلترا وفرنسا وأمريكا واليابان؛ أي بقدر ما نكون بصدد البلدان الخاضعة من قبيل بلاد العرب وبلاد ما بين النّهرين وتركيا والهندوس وهي بلدان يستعمرها التّحالف، يظلّ شعار حقّ الشّعوب في الانفصال وتكوين دول شعارا ثوريا. ورفضه إنّما يعني أن نمارس لعبة التّحالف.

رابع سوء فهم هو غياب التدابير العمليّة في مقالات الرفيق تشيتشارين. من الأكد أنّ كاتبة المقالات أمر سهل. أمّا أن نضع لها عنواناً من قبيل «ضدّ أطروحات الرفيق ستالين» فذلك يستوجب صياغة شيء جدي. لكنني لم أجد أي اقتراح عملي يستحقّ عناء الاهتمام في تلك المقالات.

أيها الرفاق، سأهني. إنّنا ننتمي إلى الاستنتاجات الثالّية: لقد ظهر المجتمع البرجوازي لا عاجزاً عن حلّ القضية القوميّة فحسب، بل على عكس ذلك، فمحاولاته لـ«حلّها». ضخمها حتّى جعلها قضية استعماريّة وشكّل ضدّ نفسه جبهة جديدة تمتدّ من أيرلندا حتّى الهندوس. فالدولة الوحيدة القادرة على بسط القضية القوميّة وحلّها هي الدولة التي تتركز على الملكية الجماعيّة لوسائل الإنتاج وأدواته؛ إنّها الدولة السوفييتيّة. ففي الدولة الفيدراليّة السوفييتيّة لا يوجد لا قوميات مضطّهدة ولا قوميات مهمّنة؛ فقد أطيح بالاضطهاد القومي. لكن، بسبب عدم التّساوي في الواقع (الثقافة، الاقتصاد، السياسة)، عدم التّساوي بين القوميات عالية الثقافة وضعيفتها، موروث من التّظام القديم البرجوازي، فإنّ القضية القوميّة تتخذ شكلاً يستوجب صياغة تدابير ترمي إلى تسهيل التّقدّم الاقتصادي والسياسي والثّقافي عند الجماهير الكادحة في الشّعوب المتأخّرة حتّى تلحق بروسيا الوسطى العماليّة التي كان لها السبق. ومن هنا جاءت الاقتراحات العمليّة التي كانت موضوع القسم الثالّث من الأطروحات التي قدّمتها في القضية القوميّة.

## خطاب اختتام النقاش

أيها الرفاق، إن أكثر ما يميّز نقاش القضية القومية في هذا المؤتمر هو أنّ ما تعلق بهذه القضية من أفكار يصلنا ونحن بصدد بتقسيم روسيا الإداري الجديد؛ هو أنّنا نتناول القضية عملياً. في بداية ثورة أكتوبر كنا منمكين في إعلان حق الشعوب في الانفصال. لقد كنا نشغل في سنتي 1918 و1920 بتقسيم روسيا الإداري الجديد وفق العلامة القومية قصد تقارب بين الجماهير الكادحة في الشعوب المتأخرة والطبقة العاملة في روسيا. أما اليوم، في هذا المؤتمر، فنبسط القضية على أرضية عملية خالصة؛ أي ما السياسة التي يجب على الحزب أن يسلكها نحو الجماهير الكادحة والعناصر البرجوازية الصغيرة في مناطق الحكم الذاتي والجمهوريات المستقلة المرتبطة بروسيا؟ كما فاجأني تصريح الرفيق زاتنسكي الذي مفاده أنّ ما أقترح عليكم من أطروحات له طابع مجرّد! بين يدي أطروحاته هو، والتي لا أعلم لماذا لم يعرضها أمام المؤتمر. ولم أستطع أن أفق فيها على أيّ مقترح عملي غير واحد يطلب تغيير عبارات «الجمهورية السوفييتية الفدرالية الاشتراكية في روسيا» بعبارات «في أوروبا الشرقية»، وعبارات «في روسيا» بعبارته «روسي». لم أجد أيّ مقترح عملي في تلك الأطروحات.

أمّر الآن إلى القضية التالية. أعترف أنّي كنت أنتظر الكثير من المندوبين للمداخلة هنا. تعدّ روسيا اثنان وعشرين منطقة محيطة، بعضها شهد تصنيعاً كبيراً وأصبح لا يختلف تقريبا عن روسيا من الناحية الصناعية، وبعض آخر لم يمتد بعد بالمرحلة الرأسمالية ويختلف عن روسيا الوسطى اختلافاً بيناً. أمّا البعض الأخير فهو متأخر تماماً. ويستحيل، أن نحيط على نحو ملموس بكلّ هذا التنوع في المناطق المحيطة في أطروحات. ولا يمكن لا توجد في الواقع طريقة أخرى لصياغة أطروحات أبداً. فمن الضروري تقسيم القوميات غير الروسية إلى عدّة مجموعات، وذلك ما كان في

الأطروحات. وتمثل القوميات غير الروسية قرابة الـ 65 مليون نسمة. والخاصية التي تشترك فيها تلك القوميات غير الروسية هي تأخر تطوّر مؤسسة الحكم فيها على تلك التي في روسيا الوسطى. وتمتثل مهمتنا في أن نطبّق كلّ جهودنا لمساعدة تلك القوميات، عناصرها العرقية، كادحها، على تطوير مؤسسة الحكم السوفيتي عندها وبلغاتها الخاصة. إنّ هذه الخاصية المشتركة مقترحة في القسم العملي من الأطروحات. ثم، وإذا ما وصلنا السير في طريق تجسيد خصوصيات المناطق المحيطة، وجب أن نشير على حده إلى نحو 30 مليون تركي لم يمتروا بمرحلة الرأسمالية، من أصل 65 مليون نسمة غير روسية. لقد أخطأ الرفيق ميكوايان عندما قال أنّ أذربيجان، بقدر معين، أرقى من الصّواحي الروسية. فمن البديهيّ أنّه يخلط بين باكو وأذربيجان؛ فلم تولد باكو من أحشاء أذربيجان أبداً، وإنّما بنيت من فوق، بجهود نوبل ورونشيلد وفيشي، الخ. وفيما يخصّ أذربيجان نفسه فهو بلد فيه أكثر العلاقات البطريكية-الإقطاعية تأخراً. ولهذا السبب أضّم أذربيجان في مجمله إلى مجموعة المناطق المحيطة التي لم تمرّ بالرأسمالية والتي من الصّوروري أن نطبّق فيها طرقاً خاصّة من شأنها أن تسير بتلك المناطق في طريق الاقتصاد السوفيتي. ولقد ذكر ذلك في الأطروحات. ثم، هنالك مجموعة ثالثة لا تعدّ أكثر من 8 أو 10 ملايين نسمة؛ إنّها أساسا القبائل الرعوية حيث لا يزال يسود النظام العشائر ولم تمرّ بعدُ بالاقتصاد الزراعي. إنّهم أساسا الكيرغيز والجزء الشّالي من تركستان والبشكير والشيشان والأوسيت والأنغوش. وفي ما يخصّ هذه المجموعة من القوميات من اللازم، قبل كلّ شيء، أن نضمن لها ما يلزمها من أرض. فلم تُعطى الكلمة هنا للكيرغيز، وأقفلت التّقاشات. لقد كان من الممكن قول المزيد عن البؤس الذي تعاني منه بشكيريا العليا والكيرغيز والمونتاغار الذين يسحقون بسبب نقص الأرض. وما ذكره سفاروف في هذا الموضوع لا يتعلّق إلّا بمجموعة من 8 إلى 10 ملايين نسمة. أفلا يمكننا أن نعّم مقترحات الرفيق سفاروف العمليّة على جميع المناطق المحيطة فلا أهميّة لتلك التعديلات أبداً بالنسبة للجزء المتبقي من القوميات غير الروسية، وهي تعدّ قرابة 55 مليون نسمة.

لهذا السبب، ودون أن أعارض التجسيد والتعديلات والتحسينات في بعض النقاط التي اقترحها سفاروف فيما تعلق بمجموعات من ذلك القبيل من القوميات، يجب أن أقول أنه لا يمكن تعميم تلك التعديلات. ثم، أريد أن أبدي ملاحظة في موضوع تعديل للرفيق سفاروف. لقد دس في أحد تعديلاته جملة عن «الحكم الذاتي القومي-الثقافي» قيل فيها ما يلي:

«قبل ثورة أكتوبر كانت شعوب محيط روسيا الشرقي المستعمرة وشبه المستعمرة مجزأة، بفعل السياسة الإمبريالية، من أي إمكانية للانضمام للمكاسب الثقافية للحضارة الرأسمالية بحكمها الذاتي القومي-الثقافي وتسيير التربية بلغتها الخاصة، الخ.»

يجب أن أقول أنني لا أستطيع قبول هذا التعديل لأنه يشتم منه رائحة مذهب البوند. إن الحكم الذاتي القومي-الثقافي هو صيغة من مذهب البوند. ولقد ودعنا شعارات الحكم الذاتي السبأوية إلى غير رجعة منذ زمن طويل ولا يجب إعادتها. وفي أقصى الحالات تمثل هذه الجملة التجميع الأكثر غرابة للكلمات.

أماي ورقة تزعم أننا، نحن الشيوعيين، ركزنا القومية الروسية البيضاء بطريقة اصطناعية. إن ذلك خاطئ، لأنه توجد قومية روسية بيضاء لها لغتها الخاصة المختلفة عن الروسية، وبالتالي لا يمكن أن تنشأ ثقافة شعب روسيا البيضاء إلا بلغته القومية. ومثل هذه المقترحات تتعلق بأوكرانيا والقومية الأوكرانية سمعناها منذ خمس سنوات. وفي الأيام الأخيرة أيضا يقال أن الجمهورية الأوكرانية والقومية الأوكرانية إنما هما محض اختلاق ألماني. ورغم ذلك فإنه من الواضح أن القومية الأوكرانية قائمة، وأن من واجب الشيوعيين أن يطوروا ثقافتها. فلا يمكننا أن نمضي عكس التاريخ. فمن الواضح أنه رغم أن العناصر الروسية تهيمن في مدن أوكرانيا إلى يومنا هذا، ستصبح تلك المدن أوكرانية حتما بمرور الزمن. فبند أربعين عام مضت كانت ريغا مدينة ألمانية. لكن، لما كانت المدن تتطور بوفود سكان الأرياف، ولما كانوا حياة القومية، فإن ريغا اليوم مدينة ليتوانية خالصة.

منذ خمسين عام مضت كان لكلّ مدن المجر طابعا ألماتيا، والآن أصبحت مجرية. وسيكون نفس الأمر بالنسبة لروسيا البيضاء حيث يهين غير الروس البيض في المدن إلى يومنا هذا. و أقترح على المؤتمر، في نهاية خطابي الاختتامي، أن ينتخب لجنة تضم إليها ممثلي المناطق قصد مزيد تجسيد ما في الأطروحات من مقترحات عملية تهتمّ كلّ المناطق المحيطة بنا.

